

اليوم ال ٤٢٥ وغداً ال ٥٢٠

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

كل من تتبع التطورات المتسارعة الأخيرة بعد أن تحرر الجنوب لا بد وأنه تساءل فيما إذا كانت القيادات المنصبة في سدة الحكم وتلك المكملة لها في ثوب المعارضة الكاذبة تريد استعادة استقلال وسيادة لبنان وخروج الجيش السوري، أم أنها تخطط لضم لبنان إلى سوريا وإلغاء كيانه وتهجير كل من يقف من أهله بوجه هذا المخطط. فخلال إنتفاضة طلاب الجامعات استوقفني تصريح لقيادي لبناني كبير قال فيه ما معناه، أن الذين يعارضون الوجود السوري هم أقلية لا يمثلون رغبات الشعب اللبناني الذي يتمسك بضرورة بقاء الجيش السوري حفاظاً على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي وللحوول دون عودة الحرب الأهلية.

نسأل صاحب التصريح وبعد أن انسحبت إسرائيل وتحرر الجنوب أي استقلال ممكن أن ينعم به الشعب في ظل وجود الجيش السوري والذي كما يعرف القاصي والداني يتدخل في كل صغيرة وكبيرة وفي كل شاردة وواردة، ليس فقط في شؤون المؤسسات الحكومية والمدنية والعسكرية بل في عمل كافة المرافق والقطاعات حتى الدينية منها؟ وكيف يمكن أن يشعر المواطن أنه في دولة هي دولته في حين أن حكامه تعينهم سوريا رغماً عن إرادته؟ وكيف يمكن أن يشعر بالأمن والأمان فيما مليون ونصف مليون عامل سوري يسرحون ويمرحون في وطنه دون حسيب أو رقيب يقاسمونه رغماً عن أنفه حتى الهواء الذي يتنشقه ويحصون عليه أنفاسه وتحركاته ويزاحمونه بحماية جيشهم على لقمة عيشه دافعين الشباب للبناني للهجرة؟ وإذا كانت حجة بقاء الجيش السوري هي "خرافة" الحماية من إسرائيل، فقد انتفت هذه الحجة-الخرافة الآن بعد الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذ القرار ٤٢٥؟ إن إسرائيل التي زرعت الموت والدمار في كافة المناطق اللبنانية طوال ٢٢ سنة، لم يتصدى لها الجيش السوري ولو مرة واحدة، واقتصر دور قيادته على إصدار البيانات الإعلامية العكاظية المفرغة من كل معنى والتشدد "بلازمة: نحن نقرر زمان ومكان المعركة وليس إسرائيل".

إنه لعمرى أمر مؤسف أن تنتهي الحروب مع إسرائيل قبل أن تقرر الشقيقة زمان ومكان ولو معركة واحدة لرفع العتب، في حين تتسابق كافة الدول العربية ودون استثناء للصلح مع الدولة العبرية ومعظمها يتبادل معها السفارات أو بطريقه إلى ذلك. أما معايير تحديد الأقلية والأكثرية في ظل الاحتلال فهي بحاجة إلى توضيح لمنع أي التباس خصوصاً وأن كافة وسائل الإعلام في وطننا المغتصب ممسوكة بالكامل من قبل مخابرات الشقيقة عن طريق معتمديها المحليين. إنه باختصار إعلام الفكر والرأي الواحد.

أضف إلى أنه وطبقاً للقانون الدولي ولشريعة حقوق الإنسان ولكافة الأعراف الدولية فإن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال هي شعوب مقهورة ومحرومة من حرية التعبير عن رأيها. كما أن كافة الانتخابات الشكلية التي تتم في البلدان المحتلة تحت إشراف قوى الاحتلال ودماها الحاكمة تعتبر غير شرعية ولا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي الأكثرية، ولبنان حالياً من الدول السيئة الحظ التي ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال، وبالتالي فإن ما يتبجح به البعض في هذا السياق هو كلام حق يراد به باطل. وتأكيداً على حقيقة أن الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني هي ضد الاحتلال السوري كما كانت ضد الاحتلال الإسرائيلي على صاحب التصريح أعلاه أن يتذكر بأن نسبة المشاركين في انتخابات ١٩٩٢ لم تتخطى ال ١٥% وكذلك نسبة المشاركين في انتخابات سنة ١٩٩٦ رغم التزوير والإرهاب وتصويت الموتى واستقدام طوابير الماجوج والياجوج من خارج الحدود.

إن الذين يطالبون علناً وبأرقى الوسائل السلمية والديموقراطية بتنفيذ القرار الدولي ٥٢٠ الذي ينص على خروج كل القوى الغريبة من كل لبنان ولم يبق منها غير السورية، وفي مقدمهم طلاب الجامعات، هم أقلية شجاعة واعية تتكلم باسم الأكثرية المغلوب على أمرها، وبالتالي فإن الأكثرية الساحقة من أبناء لبنان هم مع لبنان وليس مع أي قوة غريبة عدوة كانت أو شقيقة. أما القيادات اللبنانية الدينية والزمنية التي تعمل على بقاء الجيش السوري بحجة المحافظة على السلم الأهلي والاستقرار ومنع التقاتل المطلوب منها أن تقول للشعب صراحةً من هي الجهة أو الجهات التي ستشعل الحرب في حال انسحب الجيش السوري!! علماً أن عديد أفراد الجيش اللبناني طبقاً لفخامة العماد يزيد عن ٧٥ ألفاً وهو باعتراف أهل الحكم أنفسهم ومعهم سوريا قوي جداً، موحد ومتماسك، وقادر على القيام بواجباته على أكمل وجه. أضف إلى أن دولة الطائف وإشراف سوري جمعت الأسلحة من كافة المنظمات والأحزاب اليمينية التي تعارض الدور السوري وأبقتها فقط مع المقاومة والمجموعات الأخرى اللبنانية وغير اللبنانية التابعة مباشرة لسوريا ومن بينها فصائل فلسطينية ما زالت تحتفظ بقواعدها وأسلحتها برعاية وحماية سورية. إن تدمير إسرائيل لعشر دبابات تابعة لتنظيم فلسطيني في البقاع في ٢١/٥/٢٠٠٠ يفضح الدور السوري ولا يترك لحكم بيروت أية مصداقية.

السلاح إذاً هو ليس مع الذين يطالبون بخروج سوريا، بل مع الذين سلحتهم سوريا ويأتمرون من قبل قيادتها، وبالطبع مع المقاومة والجيش اللبناني. فمن من هؤلاء برأي المروجين لبقاء الجيش السوري بعد أن انسحبت إسرائيل سيشعل الحرب في لبنان؟ ومن هي الفئات التي ستهدد الأمن الوطني والاستقرار والسلم الأهلي بعد الانسحاب السوري؟ من حق الشعب أن يعرف الحقيقة، فهل يتكرم المبشرين بعودة الحرب ويسموا الأشياء بأسمائها!!!

اليوم القرار الدولي ٤٢٥ وغداً القرار ٥٢٠ وعندها يتحرر لبنان، وليس قبل ذلك.